العراق ما بعد الحرب وإستراتيجية إعادة البناء
دراسة تحليلية في الواقع والآفاق المستقبلية

أ.م.د. أحمد فاضل جاسم داود

ملخص البحث :

تتجلى أهمية البحث من الواقع الحقيقي المعاش والضرورات القسوى لإعادة إعمار العراق وبناء مجتمع ما بعد النزاعات وبالذات الحروب الداخلية التي تسفر قطعا عن دمار كبير وعلى المستويات كافة والتي تتطلب تدخلات دولية وأممية لإنهائها ، إذ أدت التنظيمات الإرهابية بما تحمله من أفكار تدميرية وإنحرافية إلى خلق واقع مرير ومتخلف قائم على أساس القتل والإجرام أدى لدمار كبير للبنية الاجتماعية المحلية والبنية التحتية الأقتصادية والثقافية . الأمر الذي يتطلب منا إعداد طروحات هي في الحقيقة إستراتيجيات وخطط عملية مدروسة لإعادة بناء السلام وإعادة تاهيل المجتمع تأخذ بنظر الاعتبار الأهداف والوسائل والآليات الممكنة لإتمام هذه العملية . ورفـــــده بمقومات القوة المادية والمعنوية والبيئية كلها عبر إصلاح الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ــ الفكري وتوحيد الخطابين الديني والسياسي ليصب أولا وأخيرا في خـــــدمة إعادة بناء الواقع التنموي بكل مضامينه الحيوية.

المقدمة:

جاءت أهمية البحث من ضرورات إعادة إعمار العراق بعد حربه الطويلة مع تنظيم داعش الإرهابي وما أسفرت عنه تلك الحرب من دمار للبنية التحتية وللبيئة العراقية وعلى الصعد كافة، وهذه الضرورات تتطلب منا إعداد

إستراتيجيات متعددة لإعادة بناء البلاد على وفق أسس علمية صحيحة ومدروسة تقوم على مديات زمنية متقاربة تأخذ بنظر الأعتبار الوسائل والآليات اللازمة لإعادة تأهيل الإنسان أو المواطن الفرد نفسه وتخليصه من فكر داعش المتطرف ورفده بكل مقومات القوة المعنوية والمادية والبيئية من خلال إصلاح الوقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتوحيد الخطابين الديني والسياسي ليصب أولا وأخيرا في خدمة إعادة بناء الواقع التنموي بكل مضامينه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية.

هـــدف البحث: يرمي البحث الى تسليط الضوء على أسباب عدم الاستقرار الداخلي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية لمعرفة الواقع العراقي وكيفية تشخيص الخلل والعمل على إيجاد حلول مقنعة وحقيقية لتدارك هذا الواقع بأي شكلٍ من الأشكال ولا سيما بعد التخلص نهائياً من تنظيم داعش الإرهابي. كما يرمي البحث أيضا إلى تحديد أسس الاستقرار الداخلي وإعادة البناء للتخلص نهائياً من مرحلة الحرب من خلال تحديدنا للأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية لإعادة البناء والتي تعد بمثابة قواعد يتم الاعتماد عليها . كما يرمي البحث إلى بيان مستقبل الأستقرار الداخلي في العراق وعملية إعادة البناء بعد معرفة العوامل المؤثرة في ذلك وصولاً لتحديد مشهدين هما الأول أستمرار الوضع الحالي المتأرجح المقترن بالتلكؤ، والثاني هو مشهد التقدم والمقترن بالنجاح.كما ويهدف البحث إلى إعداد إستراتيجية إعادة البناء التي تقوم على مجموعة من المضامين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية.

إشكالية البحث: تنطلق إشكالية البحث من مدى قدرة النخب السياسية الحاكمة والكتل المرتبطة بها على تحقيق الاستقرار الداخلي وإعادة البناء سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا وعسكريا بما يضمن تجاوز سلبيات المراحل السابقة

جميعها، وبما يعكس قدرة ورغبة هذه النخب على تجاوز أخفاقات الماضي والسعي الجاد والمثمر لتحقيق الاستقرار الداخلي كهدف أسمى يقود بإتجاه تحقيق الاستقرار السياسي وإعادة صياغة العملية السياسية والديمقراطية عبر تصحيح الخلل في البناء الدستوري والتشريعي والمؤسساتي وتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية ومكافحة الفساد وصولاً لواقع جديد يطمح له المواطنين جميعهم . وتحاول إشكالية البحث الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما أسباب عدم الاستقرار الداخلي في العراق؟
٢. ما هي أسس إعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؟
٣. ما مستقبل الأستقرار الداخلي في العراق وإعادة بناءه؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من معادلة مفادها إن عملية بناء إستراتيجية أستقرار (سياسي–اقتصادي) و(اجتماعي–ثقافي) و(أمني– عسكري) تعتمد على إستراتيجية توحيد الخطاب الديني والسياسي بأهمية إعادة البناء بشكله العام، وما مدى توفر الرغبة لدى النخب السياسية الحاكمة أو الممثلة للعملية السياسية والديمقراطية من توحيد خطابها السياسي وإعلاء مصلحة العراق كبلد وكشعب عانى ما عانى من الحروب كما في المعادلة المبينة الآتية :

إستراتيجية بناء استقرار(سياسي اقتصادي اجتماعي ثقافي عسكري)

إستراتيجية توحيد الخطاب الديني والسياسي = إعادة البناء العام .

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لما له من دور كبير في وصف الظاهرة موضوعة البحث وذكر أسبابها وحلولها وصولا إلى النتائج المرجوة كما تم الاعتماد على المنهج الاستشرافي المستقبلي لتحديد المشاهد المستقبلية للأستقرار الداخلي في العرق وإستراتيجية عملية بناءه.

هيكلية البحث: يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة واستنتاجات، إذ يتضمن المبحث الأول على أسباب عدم الاستقرار الداخلي في العراق سياسيا

واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في حين يتناول المبحث الثاني أسس الاستقرار الداخلي وإعادة البناء، في حين يتناول المبحث الثالث مستقبل الاستقرار الداخلي وإعادة البناء في العراق وعلى مشهدين الأول أستمرار الوضع الحالي المتأرجح (المقترن بالتلكؤ) والثاني مشهد التقدم في إعادة البناء (المقترن بالنجاح).

المبحث الأول: (أسباب عدم الإستقرار الداخلي في العراق)

منذ عام ٢٠٠٣ مرّ العراق بمرحلة جديدة في غاية الأهمية والتي تمثلت بالتغيير السياسي الكبير الذي حمل في طياته تغيرا كبيرا للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي العراقي، وهنا دخل العراق أزمة حقيقية في المستويات كافة أخذت طابعا مستمرا خلقت بشكل أو بأخر عدم الاستقرار الداخلي والذي تمثل بوجود أزمة حكم حقيقية وترسبات الاستبداد والتسلط والحرية المفلتة بعد أنهيار أسوار الظلم والبطالة والفقر وفقدان الهوية الوطنية الجامعة والثقافة الشاملة وتراجع الوعي السياسي بالديمقراطية وحقوق الانسان، لقد كان هذا الواقع ماثلا ومشبعا بالعوامل التي أسهمت في ضياع أواصر المواطنة بعد أن تقاذفتها بوادر الأفكار الهدامة والتي كان على رأسها الإرهاب المتطرف والفساد الأداري والمالي اللذان أنهيا دوافع الاستقرار الداخلي كلها . وعلى أساس ما تقدم ، يمكننا في هذا الصدد بيان أهم أسباب عدم الاستقرار الداخلي في العراق من خلال ما يأتي:

أولاً : الأسباب السياسية:

تعددت الأسباب السياسية التي أدت إلى عدم الاستقرار الداخلي للعراق منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن، فعلى الرغم من المدة المحصورة بين ٢٠٠٣ وعام ٢٠١١ وهي موعد خروج القوات الأمريكية من العراق على اعتبار نقل السيادة للعراقيين وفقا للاتفاقية الأمنية الموقعة بين الجانبين برزت الأسباب السياسية هنا بعد أمتلاك القوى السياسية العراقية زمام الأمور السياسية فيما يخص إدارة شؤون الدولة ووزاراتها وأنشطتها الاقتصادية كافة . ولكن خلال هذه المدة لم تكن

عوامل الاستقرار الداخلي متغلبة على عوامل عدم الاستقرار ولأسباب عديدة هي :

١ ــ التلكؤ في بناء نظام سياسي جديد قادرعلى تحقيق التغيير الجذري بما يمكنه من بناء بنية سياسية حقيقية قادرة على أستلهام مفاصل المجتمع العراقي ومكوناته وقواه السياسية كافة ، ناهيك عن أستلهامه للواقع السياسي العراقي الجديد بغض النظر عن الظروف الواقعية رغم ضخامة الأثار التي سببتها القوات الأمريكية ، أن القدرة على بناء نظام سياسي متماسك يعطيه الشرعية الشعبية التي تمكنه من البقاء والاستمرار ليست بعملية السهلة وإنما تتطلب العديد من العوامل أهمها تحقيق الرضى والقبول لدى كافة الشعب ، إلا إن الضعف والتلكؤ في بناء هذا النظام أفقده لعامل الثقة بينه وبين الشعب ، فعلى الرغم من ان النظام القائم في العراق هو نظام اتحادي فيدرالي ديمقراطي ([1]) جعله في تناقض كبير بين النص الدستوري والواقع العملي فكان أحد أهم مقوماته عدم الاستقرار السياسي الداخلي الذي تعيشه البلاد اليوم .

أن هذا التلكؤ في بناء النظام السياسي أدى إلى أفتقاره إلى الشرعية التي يتطلبها لإتمام اعماله واستمراره واستقراره فتحقيق الرضا والقبول المجتمعي يتوقف على درجة فعالية النظام السياسي نفسه وقدرته على تلبية الحاجات المجتمعية المتزايدة ، ناهيك عن قدرته في مواجهة الأزمات الداخلية سواء كانت سياسية أو اقتصاية أو اجتماعية وإيجاد حلول ومخارج فعلية لها . كما إنه يستمد قوته وصلابته من تطبيقه للدستور والقوانيين النافذة ورفضه للمساس بها أو التجاوز عليها من قبل القوى الممثلة بها([2]). كما أن التقسيم الثلاثي للمجتمع أفقد النظام السياسي الجديد شرعيته إذ تم على أساس عرب – كرد – شيعة – سنة([3]) . والذي عرض وما زال يعرض العراق إلى شبح الحرب الأهلية على أساس أثني مذهبي ومن ثم جعل فرصة بناء نظام سياسي جديد صعبة للغاية وهي

وأن توفرت ففي حدودها الدنيا ولا تقود قطعا نحو بناء الامة والاستقرار السياسي الداخلي الذي يتطلبه هذا البناء .

وعلى أساس ما تقدم ، تُعد درجة مقبولية النظام السياسي وشرعيته أحدى أهم الركائز الأساسية في تحقيق الاستقرار الداخلي للدولة والمجتمع ، فملية بناء الدولة تعتمد حصراً على درجة التفاعل المتبادل بين أطياف المجتمع والنظام السياسي الذي يعتمد بدوره على قدرته في توفير الاحتياجات الاساسية للمجتمع وإستجابته للمطالب الشعبية .

٢ ــ ديمقراطية هشة أنتجها النظام السياسي القائم ، وهذه بدورها خاضعة لسلسلة من التوافقات السياسية المريرة ، لكونها خاضعة لذهنية الأستبداد التي ترسخت لدى القوى السياسية العراقية منذ زمن قديم ، ويبدو إنها لا تريد التخلص من هذه العقدة . أن هذه الديمقراطية بوصفها هذا لم تكن الوسيلة اللازمة للتخلص من التراجع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الماضي الذي أصاب المجتمع والدولة ما قبل عام ٢٠٠٣ ومن ثم كان لها صور عديدة هي ([٤]):

أ ــ وجود أزمة ثقة بين القوى السياسية نفسها وهي قائمة ومستمرة وتقوم على عنصر التشكيك المستمر الذي يعد وسيلة نزاع وتنافس سياسي بين القوى أربك المشهد السياسي وأضعف من إنتاج بيئة سياسية حقيقية صالحة للأنتقال الديمقراطي وهي فرصة كان المجتمع العراقي بحاجة ماسة أليها .

ب ــ تولد أزمة الحكم ، والتي جاءت نتيجة الفوضى والتنافس والصراعات بين القوى السياسية الأمر الذي أوصلها إلى تقسيم السلطة بين المكونات نفسها وصولاً للدخول في المنافسة ما بعد التقسيم . مما أفقدنا الفرصة من بناء حكم رشيد أو الحكم الصالح (*)وهو ما تتطلبه الديمقراطية بكونها لا تقوم على أسس ومبادئ الحكم السلطوي والانفرادي وإنما هي منهج وقيم وثقافة مجتمعية قادرة

على مواجهة الفساد الاداري والمالي والتسلط وعناصر التخلف كلها ، وهي تدعوا إلى حكم يعتمد المؤسسات .

٣ ــ كثرة الأحزاب السياسية العراقية أربك المشهد السياسي وأدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب الفوضى التي أنتجتها خلال عملية تنافسها للوصول للسلطة والحكم ومن ثم أدى ذلك لعدم الاستقرار الداخلي ، وهذا التنافس جاء نتيجة أختلاف الرؤى السياسية والمواقف ناهيك عن الاختلاف في الاهداف والممارسات التي لعب فيها العامل الخارجي(دولي ــ إقليمي) دورا بارزا في التوجيه تبعا لمصالحه السياسية والاقتصادية . إن من مميزات الأحزاب السياسية العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣ إنها أحزاب هيكلية لا تمتلك قاعدة جماهيرية أو شعبية واسعة حققتها عبر سنوات نضالها الطويل، ناهيك عن عدم إمتلاكها لنظام داخلي يجعل من الديمقراطية ومبادئها قيمة عليا ويستند أليها في تنظيماتها الداخلية ، بل ما حصل هو العكس تماماً كون أن مجمل هذه الأحزاب أعتمدت أسس قومية ودينية أو مذهبية بعيدة كل البعد عن الصيغ والممارسات الديمقراطية وجعلت العملية السياسية والديمقراطية مشوهه نوعاً ما ، ويمكننا في هذا الصدد أن نطلق عليها الأحزاب الطاردة للديمقراطية لأن زعاماتها أما وراثية أو أو أسرية أو شخصية (٥). وعليه فإن من أثار وجود تلك القوى والأحزاب السياسية على الدولة والمجتمع وبالشكل الذي أدى لعدم الاستقرار الداخلي هي(٦):

أ ــ تشرذم الحياة السياسية بسبب كثرة الأحزاب السياسية التي لا تستند على قواعد جماهيرية لكونها لا تمتلك برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي لعراق ما بعد عام ٢٠٠٣ ومن ثم دخولها في سجالات حول طبيعة النظام السياسي لعراق ما بعد ٢٠٠٣ الامر الذي أنعكس على الاستقرار السياسي في البلاد . ضعف وتراجع المواطنة المجتمعية بسبب علو الشعارات المناطقية والعرقية على الشعار الوطني الجامع .

ب ــ الانزواء وراء الطائفة والتخندق لها والركون أليها مما أفقد العملية السياسية والديمقراطية شموليتها ومميزاتها ودورها في تحقيق التحول الديمقراطي ومن ثم الانتقال الديمقراطي الحقيقي

ج ــ علوية الولاءات الحزبية على الولاء الوطني وتغليب المصلحة الحزبية على مصالح الوطن المهمة ومن ثم لم تستطع تلك الاحزاب من إنتاج ثقافة سياسية وطنية عامة وشاملة تكون هي المساحة والفضاء الرحب لعامة أفراد المجتمع ، حتى بتنا أمام تيارات سياسية متعددة ومتنوعة ولكنها مختلفة من حيث الأطار العام للنظام الديمقراطي الذي يطمح أبناء البلد الوصول أليه .

٤ ــ ممارسات النخب السياسية الحاكمة كانت ومازالت أحدى أسباب عدم الاستقرار الداخلي والتي تميزت بالتخندق خلف المصالح الحزبية وفق ثقافة مبنية على التنوع المتنافر وليس الموحد ، الأمر الذي دفعها لضرورة الأخذ بالديمقراطية التوافقية في إدارة شؤون البلاد كوسيلة لإستيعاب تخندق القوى السياسية الممثلة للمكونات نفسها مما أدى لصعوبة إنتاج أرضية سياسية موحدة تأخذ بالديمقراطية بمفهومها العام وتأسس لنظام ديمقراطي حقيقي رصين وهنا أصبح عامل التوافق والتقسيم الحصصي هو السائد في إدارة الدولة وليس على أساس الكفاءة والشهادة العليا الأمر الذي قاد لبناء نظام سياسي يعاني من أختلالات هيكلية وبنيوية وقانونية ([٧]) .

٥ ــ صعوبة البناء الديمقراطي الحقيقي والذي يسهم بشكل فاعل في نقل العراق نحو الديمقراطية بكل مسلماتها ، وتقف خلف هذه الصعوبة دوافع عديدة أسهمت في عدم إتمام الاستقرار السياسي بسبب التقاسم الوظيفي للسلطة وهنا أصبحت السلطة مغنم يخضع للمنافسة ويقود للتقاسم على الثروة والنفوذ ، ناهيك عن وجود قوى وحركات مسلحة أقوى من الديمقراطية وأعتماد بناء يقوم على المحاصصة السياسية للمكونات والتدخلات الخارجية التي أسهمت بشكل فاعل في

إرباك الواقع السياسي وعدم قدرة العراقيين أنفسهم من الوصول إلى صيغ ديمقراطية حقيقية تسهم في إعاة بناء نظام سياسي جديد يمتلك من القوة الديمقراطية ما يمكنه من إعادة صياغة الواقع المجتمعي العراقي بفواعل جديدة تدفع به نحو الاستقرار سياسيا واقتصاديا وأمنيا واجتماعيا .

٦ ــ أنتشار العنف الداخلي والذي أسهم بشكل كبير في شل الاستقرار الداخلي في العراق ، هذا العنف الذي جاء بدوافع عديدة منها سياسية ومنها وأجتماعية واقتصادية أسهمت في تكوينه قوى خارجية وضعت مصلحتها فوق الاعتبارات الإنسانية كلها . لقد أسهم العنف في توقف التنمية الاقتصاية وشل حركة المجتمع وبالتحديد شل من حركة المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعتمد عليها المواطنيين في حياتهم اليومية وضيق فرص التشغيل بسبب هروب رؤوس الأموال للخارج وعدم مقدرة الدولة على تنفيذ مشاريعها أو جلب الاستثمارات الاجنبية بعدما أصبح العراق وبسبب موجه العنف بلد غير مناسب للاستثمار، وعلى المستوى الاجتماعي تدهور وضع الأسرة العراقية والطفل والمرأة وتراجع النظام التعليمي والصحي وأنزوت الرعاية الاجتماعية تحت أنتشار الفقر وأرتفاع نسبته([٨]). كما أسهم العنف في انتشار الجريمة بكل أشكالها ناهيك عن ظهور الجماعات المسلحة التي تجاوزت حدود الدولة وتجاوزت على القوانين، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف في أرتفاع مخيف في عدد الضحايا والمفقودين وأرتفاع نسبة التهجير القسري ([٩]) .

٧ ــ أزمة الهوية وما حملته من عناصر عدم الاستقرار الداخلي الذي عانى منه العراق طيلة المدة المنصرمة وهذه الأزمة ذات وجهين سياسي واجتماعي ، فعلى الرغم من التنوع الذي يشهده العراق إلا أن هذا التنوع أصبح بمثابة إشكالية تكمن في غلبة عوامل التفرقة والتنافر على عوامل التجانس والتلاحم الوطني بين مكونات المجتمع المتعددة كما إنها جسدت تراجع في أسلوبي الإدارة المجتمعية أو

السياسية للتفاعل بين المكونات المجتمعية المتنوعة ([١٠]) . بما أنتج حالة سلبية هددت بعدم الاستقرار عاشها العراق منذ عام ٢٠٠٣ .وعلى أساس ما تقدم كان من أثار هذه الأزمة إلغاء مفهوم الدولة من وجدان الثقافة السياسية للعديد من الأحزاب السياسية مما أدى لتغليب الولاءات الحزبية على الولاء للدولة وبات ينظر للدولة على أساس إنها المساحة التي ينبغي الاستفادة القسوى منها ، مما جعل الدولة مهددة في إيجاد هوية وطنية عراقية تظم في إطارها العام هويات فرعية منصهرة فيها ولا تعلو عليها ([١١])

٨ ــ الوضع الأمني المتراجع الذي شهده العراق بسبب حل المؤسسة العسكرية العراقية على يد الحاكم المدني الأمريكي بول بريمير وما تلاها من مرحلة إعاة بناء جديدة لهذه المؤسسة والتي لم تكن بعملية السهلة وإنما في غاية الصعوبة نظرا لخصوصية الحالة العراقية ، فتم إنتاج مؤسسة عسكرية لم تكن بالمستوى المطلوب ولا سيما بعد الانسحاب الامريكي الذي أثر على القوات الأمنية العراقية التي لم تصل بعد إلى مستوى الجاهزية والحرفية التي تؤهلها لمواجهة التحيات الأمنية الضخمة ([١٢]). فكان لمشكلة الأمن دورا كبيرا في التأثير على نشاط الحكومات العراقية المتعاقبة لأن للأمن علاقة مباشرة بالاستقرار الداخلي والتنمية الاقتصادية لكون الاستقرار يفسح المجال لحل العديد من الملفات وأهمها ملف البطالة والتشغيل وتوفير فرص عمل للعاطلين وإعادة البنية التحتية والخدمات الضرورية. وعليه كان لتردي الواقع الأمني أثارا عديدة على الدولة والمجتمع وبالشكل الذي ضربت الاستقرار الداخلي للبلاد في الصميم وأهم تلك الأثار هي :

أ ــ كثرة الهجمات الإرهابية التي تشنها قوى الإرهاب والتطرف على المدن مستهدفة التجماعات البشرية لإثارة القتل والرعب والوخوف بين أبناء المجتمع .

ب ــ الصراعات العشائرية التي تحصل بين القبائل في بعض المحافظات ولا سيما تلك البعيدة عن خطر الإرهاب ، هذه الصراعات تجسد نوع من أنواع الإنفلات

الأمني الذي يشهد العراق والتي تستخدم خلالها العشائر أسلحة عسكرية تضر بالاستقرار الداخلي وبالامن العام . بما يؤشر ضعف الأجهزة الأمنية في السيطرة عليها مباشرة كما هو الحال في محافظة البصرة .

نستنتج مما تقدم أن مجمل هذه الأسباب السياسية كانت وما زالت تشكل تحدي خطير للواقع الداخلي العراقي وإنها بحاجة لمعالجات فورية وليست آنية للسيطرة عليها والتقليل من درجة تأثيرها ، فلا بد من إعادة بناء نظام سياسي جديد يقوم على أساس توافر مقومات الشرعية كلها لكي يحظى بالمقبولية لدى عامة الناس ، ولا بد من تجاوز مرحلة الديمقراطية الهشة واحتواء ممارسات الأحزاب السياسية والقوى المرتبطة بها في التقليل من شأن القيم الديمقراطية التي تتطلبها عملية نجاح التجربة العراقية وإنتاج حكم صالح ورشيد يؤسس لمرحلة من الثقة المتبادلة بين النخب السياسية الجديدة والشعب .

٩ ــ الخلافات بين الكتل السياسية داخل قبة البرلمان حول تشريع وأصدار والمصادقة على العديد من القوانيين والتي أخذ البعض منها وقتا طويلا جدا والبعض الآخر مازال قيد الانتظار ولاسيما عند أقتراب موعد الانتخابات كقانون النفط والغاز وقانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخاب وقانون الحرس الوطني وقانون العفو العام الذي تم تعدليه عدة مرات وفي كل مرة يأتي ليخدم الكتل الكبيرة في الانتخابات أكثر من الكتل الصغيرة . أن هذه الخلافات لم تكن تنبع من عوامل نضج سياسي أو قانوني وإدراك حقيقي لما يتطلبه الواقع العراقي المعاش الذي هو بحاجة إلى نقلة حقيقية تحافظ على ثرواته المهدورة وتحقق النمو الاقتصادي والتنمية المطلوبة لأتمام العملية الديمقراطية في ظل جو متكامل من التفاهم السياسي أولاً والتعاون بين هذه الكتل نفسها لرسم إستراتيجية النهوض. إلا أن التراجع إمام الفساد المالي والاداري الذي نخر جسد المؤسسات العاملة لم يواجه بحزم وأصبح مسألة معقدة من الناحية السياسية([١٣]).

الأمر الذي قاد في نهاية المطاف لأعتبار تلك الخلافات * وتوابعها من فساد مالي وأداري عامل من عوامل إرباك التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة التي ينبغي أن تشرع بها السلطات من تنفيذية وتشريعية وقضائية لضمان أمن واستقرار البلاد ، فكان هذا بحد ذاته عاملاً مضافا من عوامل عدم الاستقرار الداخلي .

ثانياً: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لعدم الاستقرار الداخلي في العراق :

تعددت الاسباب الاقتصادية والاجتماعية المؤية لعدم استقرار العراق داخليا وهي تشاطرت مع الاسباب السياسية والامنية لتشكل كتلة من التحي الكبيرة التي واجهت مسيرة الاستقرار العام في العراق فلم يكن الاقتصاد والواقع الاجتماعي اليوم بمنئ عما يحصل من عدم توافر استقرار سياسي يؤسس لعقد اقتصادي جديد وتجربة اقتصادية جديدة بعد التخلص من ترسبات الماضي والتراجع الاقتصادي الذي ميز مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣ وما بعدها ، إلا إن مجمل التحديات الاقتصادية التي سنذكر جزءا منها ليست بالدرجة التي يصعب معالجتها فهناك العديد من الحلول المناسبة لها والتي تمكننا من أيجاد مخارج حقيقية نحو بناء إستراتيجية اقتصادية تتناغم مع المقومات السياسية وتعزز الواقع الأمني وتحفظ أستقرار البلاد . وليه فيمكننا في هذا الصدد أن نبين الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي وقفت وراء تأخر عجلة الاستقرار في العراق وهي :

١ ــ مشكلة البطالة وإيجاد فرص التشغيل التي تعد من أهم اسباب عدم الاستقرار والتي لأتخذت في العراق منحنيات متعددة صعودا وهبوطا إلا إنها في أغلب الاحيان في تصاعد مخيف ، إذ بلغت وحسب إحصاءات وزارة التخطيط العراقية للعامين ٢٠١٤ ــ ٢٠١٥ حوالي ١٦ ٠/٠ ويعزى السبب في ذلك إلى تغول ظاهرة البطالة وإتساع أنواعها وعدم اقتصارها على فئة معينة ناهيك عن تفاقم الديون الخارجية وسياسة التقشف بفعل إشتراطات صندوق النقد الدولي والتي تزامنت مع الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط منذ عام ٢٠١٤ وتفشي

ظاهرتي الفساد المالي والاداري والإرهاب اللذان أنتجا وضعا مأساويا للمجتمع والدولة ([١٤]) . وفي العامين ٢٠١٦ ــ ٢٠١٧ بلغت نسبة البطالة ٢٠ /٠ بسبب سياسة التقشف التي تطلبت إيقاف التعينات الحكومية والعقود والأجور اليومية وكذلك بسبب كثرة ع النازحين والمهجرين الذين تركوا بيوتهم وأعمالهم([١٥]) .

٢ ــ ارتفاع نسبة الفقر في العراق والتي وصلت الى ٣٠ ٠/٠ بما يؤشر المستوى الاقتصادي المتدني وبما يعني تراجع في مستوى التدخل الفردي بالنسبة الى الانتاج الاجمالي القومي بما يعطينا دلالة قاطعة على عم وجود استقرار اقتصادي ــ اجتماعي والذي تفاعل قعطا مع عدم الاستقرار السياسي ليشكل بالنهاية أزمة مجتمعية بكل مقوماتها .

٣ ــ ضعف السلم الأهلي وتصدع الاندماج الاجتماعي من مسببات عدم الاستقرار الداخلي في العراق ، وهذا الضعف مرتبط أساسا بالوضع السياسي العام الذي يتميز بديمقراطية هشة والصراعات الحزبية ناهيك عن الترويج الاعلامي الذي تمارسه بعض الجهات الحزبية للأستقطاب الطائفي منذ الانتخابات الأولى في عام ٢٠٠٥ الذي يضعف من مكانة الديمقراطية في العملية السياسية في مرحلة يراد منها ممارسة انتخابات ديمقراطية نزيهة . فبدلا من أن تكون التعددية الاجتماعية عامل قوي لدعم الاندماج الاجتماعي في العراق أصبحت عائقا أمامه وقدمت صورة معاكسة تماما لما تتطلبه الحياة المعاصرة من تعدد وتنوع أجتماعي ، إلا أن هذا التنوع والتعدد لا يمثل مشكلة إلا عندما يؤدي إلى أثار سلبية تضر بالأمن العام والاستقرار ومن ثم بالاندماج المجتمعي بسبب غياب الممارسات الديمقراطية التي أدت لبروز الحالة الطائفية كعنوان لكل تعدد أو تنوع اجتماعي([١٦]).

٤ ــ غياب الرؤى الإستراتيجية في بناء التنمية الاقتصاية والاجتماعية الشاملة التي لم تطبق في العراق منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن ولأسباب عديدة يقع في مقدمتها غياب الرؤى الاقتصادية التي تسهم بشكل فعال في أعداد بنية الاقتصاد العراقي ، فلا ديمقراطية دون وجود تنمية اقتصادية حقيقية . فكان لهذا الغياب اثار جسيمة على الدولة والمجتمع تمثلت بتعالي النزعة الاستهلاكية مع البطالة والفقر واقتصاد ريعي يعتمد على قطاع النفط مع تهميش واضح للقطاعات الاقتصادية الأخرى ولا سيما قطاع التجارة العامة والصناعة والزراعة، وهنا أصبحت ميزانية الدولة تحدد على أساس سعر النفط بدلا من أن تحدد على أساس مساهمة القطاعات الأخرى في رفد الميزانية العامة ([١٧]). وهنا ازداد الانكماش الاقتصاي وتراجعت فرص التشغيل بسبب قلة الموارد المالية المتحصلة للميزانية العامة للدولة التي قلصت من حجم استثماراتها بما يقابله من ارتفاع في معدلات النمو السكاني ([١٨]) .

٥ ــ المديونية الخارجية * للعراق والتي كانت وما زالت أحد مسببات عدم تحقق الاستقرار الاقتصاي وبالتالي الاستقرار الداخلي ، إذ بلغت ديون العراق الخارجية ١١٢ مليار دولار حسب تقديرات صندوق النقد الدولي ([١٩]) . ناهيك عن استلافه للقروض من صندوق النقد الدولي، إذ أصبح العراق خامس أكثر الدول إقتراضا من صندوق النقد الدولي، ما يثير الغرابة في هذه القروض أن صندوق النقد الدولي لا يقدم قروضه لتمويل مشروعات محددة بعينها وإنما يقدمها للدول التي تعاني من نقص في النقد الأجنبي بغية منحها الوقت الكافي لتصحيح سياساتها الاقتصادية وإستعادة نموها الاقتصادي([٢٠]). وما يحصل في العراق إن البنك المركزي العراقي هو من يقوم أسبوعيا ببيع مبالغ طائلة من النقد الأجنبي . ناهيك عن التراجع في قطاع الصحة والتربية والتعليم وانتشار الامراض التي عرضت المجتمع لحالة عدم استقرار صحي ، فكيف نستطيع ان نحقق استقرارا داخليا في

مجتمع يعيش أبناءه ويعانون من عدم استقرار سياسي وصراعات واختلافات حزبية وانتشار المظاهر المسلحة بين الحين والأخر والعنف والجريمة والبطالة والفقر والامية والمديونية الخارجية واقتصاد يتراجع ، وهنا أخذ الشعور بالانتماء الوطني يتراجع وفقدت الهوية الوطنية بريقها ومن ثم أصبح المواطن مقادا نحو إنتمائاته العشائرية والدينية أو العرقية .

٦ ــ تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري والتي كانت سببا مباشرا في هدر الاموال العامة وبأرقام مخيفة، ويقف خلف هذه الظاهرة أسباب عديدة كسوء التخطيط وأختيار الاكفاء من الاداريين ، والبطالة والحاجة والعوز وأنعدام الرقابة والمحاسبة والمساءلة والخلط في الصلاحيات والتنافس الحزبي على المناصب العامة وضعف القيادات الادارية وعدم نزاهتها وتجاوزها للصلاحيات الممنوحة لها ([٢١]).

٧ –عدم الاعتماد على نظام اقتصادي واضح الحدود والمعالم والتقلب والانتقال من اقتصاد اشتراكي الى رأسمالي ، ناهيك عن افتقار العراق الى بنى مؤسساتية اقتصادية وهي وإن وجدت لم يتم بناءها بناء حقيقيا ما بعد ٢٠٠٣ ومن ثم أصبحت عاجزة عن التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي ([٢٢]) . كما أن غياب التخطيط والإدارة السليمة في توزيع الموارد وتوظيفها بشكلها الصحيح ووقوعها تحت طائلة الفساد المالي أفقد الاقتصاد العراقي فرصة النهوض الحقيقية أمام ارتفاع أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٧ ولغاية انخفاضها منتصف عام ٢٠١٤ .

وعلى أساس ما تقدم يتضح لنا العديد من الاسباب الاقتصادية والاجتماعية كانت ومازالت تفعل دورها في استمرارية حالة عدم الاستقرار الداخلي في العراق وإن عملية الاستقرار تتطلب في المرحلة القادمة ولا سيما بعد الانتصار الكبير على قوى الإرهاب والتطرف أن تكون هناك طروحات جديدة تعزز من سبل الاستقرار الأبدي سياسيا وأقتصاديا وهذا ما سنتناوله في المبحث الثاني .

المبحث الثاني : (طروحات إعادة البناءبعد الحرب) .

بعد أنتصار القوات الأمنية من جيش وحشد شعبي وجهاز مكافحة الإرهاب على قوى الإرهاب والتطرف (داعش) أصبح العراق أمام تحدي جديد ألا وهو تحدي البناء والاعمار وعلى الأصعدة كافة وهنا لا ب من توفر إستراتيجية شاملة لإعادة البناء تأخذ على عاتقها النهوض بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي العراقي للخروج من هذه الازمات التي أخذت وقتاً طويلاً من حياة الشعب العراقي واستقراره وسعادته . وهنا لا بد من أتخاذ إستراتيجية جية ذات معايير وطنية خالصة تجعل من قضية استقرار العراق داخليا وخارجيا أمرا ضروريا لا بل هو من الاهداف القومية العليا التي تمس أمن واستقرار البلاد بشكلها العام .

وعلى أساس ما تقدم لابد أن ندرك جملة من الحقائق التي يجب أن لا تغييب عن أذهان النخب السياسية العراقية وهم يسعون لإعادة البناء، وأهم هذه الحقائق هي:

1. **إدراك أن الشعب العراقي بكافة مكوناته لا يرغب بأي شكل من الاشكال بالانفصال عن بعض ، وان الانفصال بالنسبة له ما هو إلا عملية الهدف منها تمزيق البلاد وتمرير الاجندات الأجنبية وبالذات الأمريكية والإسرائيلية منها، فعلى الرغم من المساعي التي شرع بها أقليم كردستان في الإصرار على إجراء الاستفتاء إلا أن غالبية الشعب الكردي العراقي رفض ذلك وخير دليل على ذلك ما حصل من تظاهرات في محافظة السليمانية وضواحيها.**
2. **الحقيقة الثانية إنه لا يمكن بأي شكل من الاشكال أن تترك موارد العراق البشرية والمادية وثرواته النفطية أن تستنزف بهذا الشكل بسبب إخفاقات الحكومات السابقة على الصعيد العسكري والأمني وبالشكل**

الذي أصبحت فيه البلاد معرضة للخطر في أي وقت دون وجود رؤية إستراتيجية وامنية واستطلاعية ثاقبة للواقع والحاضر والمستقبل.

وعلية لا بد من الأخذ بإستراتيجية شاملة يقع على عاتقها وضع الطروحات والحلول اللازمة التي تسهم في إعادة البناء بعد سلسلة من الحروب والتي ستكون بالتأكيد منطلق أساس في وضع وصياغة أسس الاستقرار الداخلي للبلاد . وأهم تلك الطروحات هي:

أولاً: الإستراتيجية السياسية:

تنطلق هذه الإستراتيجية من هدف أسمى وأكبر ألا وهو وضع أهداف الدولة ومصلحة الوطن في المقام الأول بإعتبارها القيم العليا التي ينبغي الدفاع عنها حالها حال المحافظة على أمن وسلامة النظام السياسي القائم . إذ لا بد من توفر معالجات على الصعيد السياسي ، هذه المعالجات هي في واقعها مضامين ذات أبعاد سياسية يمكن للحكومات الاستعانة والاسترشاد بهابعد أن تحدد الوسائل والادوات التي يمكنها الاعتماد عليها لتحقيق أهداف الدولة ومصالحها العليا وأهمها هي :

١ ــ توحيد الخطاب السياسي بين الكتل السياسية نفسها وقواها العاملة على الساحة العراقية، وهذه المهمة تقع على عاتق النخب السياسية الحاكمة نفسها التي تبنت مشروع الديمقراطية في العراق بضرورة تجاوز عقد الماضي والتفكير بحاضر ومستقبل العراق ولا بد من أخراجه من هذا الواقع المرير بروح وطنية ثاقبة لان الشعب والجماهير تنتظر منها الخدمة الحقيقية للانتقال بالبلاد صوب اليمقراطية الحقيقية بعيدا عن تأسيس سلطة أو حكم والعودة إلى الاستبداد رغم تراكم ترسباته في ذهنية القوى السياسية وإنما تأسيس دولة مدنية بمؤسساتها الوطنية الفاعلة التي تحفظ حقوق وكرامة الانسان العراقي وتصون ثرواته بعيدا عن المصالح الحزبية والاهداف الذاتية والمنافع الشخصية يعيش فيها الغني والفقير

والعامل والفلاح جنبا إلى جنب. أن توحيد الخطاب السياسي سيقود بالتأكيد نحو الاستقرار وهو بحد ذاته عامل مضاف من عوامل الاستقرار الداخلي في جوانب عديدة هـــــي([٢٣]):

أ – يقضي على الطائفية السياسية ويقلص تأثيرها في رسم السياسات الداخلية والخارجية وعلى المستويات كافة، لان المعيار أصبح هنا خدمة الوطن وإعلاء شأنه وليس خدمة الحزب وإعلاء المصالح الحزبية الضيقة.

ب – يقضي على المحاصصة الطائفية والطائفية المذهبية نفسها، فعندما تتجرد النخب السياسية الحاكمة والقوى المرتبطة بها وبالذات القوى والأحزاب الدينية منها وتتقيد بالمبادئ والقواعد الديمقراطية سيكون قعطا عاملا مهما في تحقيق الاستقرار وإعادة البناء.

٢ ــ توحيد الخطاب الديني *الذي سيكون مدعاة وسببا في توحيد الخطاب السياسي وكلاهما يكمل الأخر، إذ أصبحت الحاجة ملحة اليوم أكثر لتوحيد وتجديد الخطاب الديني، إذ ما نعانيه اليوم من خطر الإرهاب والعنف الذي يمارسه هو بسبب الجمود الذي أصاب الفكر الديني بما لا يواكب متطلبات التقدم العصري الذي شهده العالم الاسلامي([٢٤]). لذا أصبح من اللازم توحيد وتجديد ذلك الخطاب ليتناغم مع توحيد الخطاب السياسي اللذين سينصبين حول مصلحة البلاد العليا وليس مصلحة النخب الحاكمة وسيشكل حافزا شعبيا واسعا للنهوض بالعراق وإعادة إنتاج بيئة صالحة لنمو وتقدم الديمقراطية. أن توحيد الخطاب الديني سيسهم في تحقيق الاستقرار الداخلي من خلال :

أ ــ يعزز منهج الاعتدال والوسطية في البلاد ويرفض التطرف والطائفية ويعزز العيش بسلام للجميع بغض النظر عن العنصر القومي أو الديني أو المذهبي . وسيجعل من معيار الكفاءة والعمل هو العامل الاساس في أختيار الاكفاء في إدارة شؤون البلاد السياسية والادارية والاقتصادية .

ب ــ الخطاب الديني خطاب شامل لكل مناحي الحياة اليومية في تنظيم علاقة الفرد مع ربه ومع نفسه ومع الأخرين من ابناء جلدته . كما إنه يحقق الطمأنينة والسلام والاستقرار والامن في الحياة اليومية كما إنه خطاب يدعوا الى النهضة والبناء والتعاون والوحدة ولا يدعوا الى التفرقة والانفصال .

٣ ــ إعادة صياغة الهوية الوطنية الجامعة والشاملة لكل أبناء الشعب العراقي يكون العامل المشترك فيها هو الولاء للوطن وأعلاء مصلحته وليس تغليب الولاء الحزبي او العشائري أو المصالح الحزبية . ومن أجل توحيد العراقيين بهوية وطنية شاملة وواحدة للجميع لا بد من الاعتماد على الآليات الآتية ([٢٥]):

أ – ضرورة نشر تثقافة التسامح وحب الوطن في أطار من الثقافة الديمقراطية وممارستها .

ب ــ التركيز على بناء مجتمع مدني متحضر والانتقال بمؤسسات الدولة بجعلها مؤسسات مدنية تعلي الهوية الوطنية وخاضعة لنوع من الرقابة البرلمانية بغية تحديد الحقوق والواجبات والمصالح وأن لا تتحول إلى مؤسسات إيديولوجية أو دينية أو تخضع لنظام المحاصصة السياسية بعد أن تكون متحررة من المصالح والضغوط الحزبية .

ج – ضرورة فصل ما هو مدني عن ما هو سياسي بغية أنتاج وعي أجتماعي وديني وسياسي وثقافي جديد من خلال الحفاظ على مقومات وسمات الهوية الوطنية وعدم طمسها أمام الهويات الدخيلة .

٤ ــ إعادة البناء القانوني والدستوري ومعالجة الخلل بالدستور من خلال أتمام تطبيق جميع المواد الدستورية المذكورة في الدستور ولم تطبق على أرض الواقع بالشكل الذي يقضي نهائياً على التناقض بين النص الدستوري والواقع العملي ولاسيما المواد الخاصة بإنشاء مجلس الاتحاد وتفعيل المواد الدستورية الخاصة بإقامة الاقاليم الادارية التي لا تقود إلى تقسيم العراق حسب ما جاء في دستور عام

٢٠٠٥ الدائم من الناحية السياسية كما يعتقد البعض، لأنها تعتمد على الفيدرالية الادارية التي تعني اللامركزية الادارية، إذ أن الدولة الفيدرالية هي دولة واحدة لها شخصية دولية واحدة وأقاليمها غير قابلة للأنفصال ودستورها يتضمن نوعين من الصلاحيات الاتحادية والإقليمية([٢٦]). لذا ينبغي معالجة التخبط السياسي والاداري والبنيوي لتجاوز العديد من الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بالبلاد بين فترة وأخرى .

٥ ــ إنهاء الخلافات الحزبية والمحاصصة السياسية وجعل التعددية السياسية والحزبية مصدر دعم وأغناء للعملية الديمقراطية وليس عامل تعطيل لها ، لأن رسم إستراتيجية سياسية لإعادة بناء الواقع السياسي يتطلب إنتاج بيئة سياسية حقيقية تتولى مهمة الخروج بالعراق من محنه وأزماته وليس دفعه نحو المزيد من الازمات السياسية التي هو قطعا في غنى عنها ، وهنا لابد من إعادة سلوك الاحزاب السياسية وفقا للنموذج الديمقراطي وأقصاء الأحزاب التي لا تعتمد الصيغ والوسائل الديمقراطية في أنظمتها الداخلية وفي تعاملها مع منافسيها الأخرين سواء أن كانوا في الحكم أو في المعارضة . ومن الجدير بالذكر بلغ عدد الأحزاب السياسية العاملة في العراق بـــ ٣٤٣ حزب سياسي بأسماء مختلفة ولكنها بمشاريع وشعارات متشابهة في العديد منها ، ففي عام ٢٠١٧ شهدت الساحة العراقية ولادة ٤٣ حزبا وحركة سياسية بعضها أنشق من أحزاب سياسية قديمة الوجود([٢٧]) .

٦ ــ تفعيل القدرة السياسية للدولة وتوظيفها إستراتيجياً من خلال مجموعة مؤشرات كتحسين مستوى الحريات العامة المتاحة وحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة وتفعيل المشاركة الشعبية وتعزيز مكانة حقوق الإنسان في السياسات الداخلية وضمانها وتفعيل مستوى كفاءة الإداء الحكومي ومعالجة مواطن الخلل فيه والتشجيع على المشاركة الانتخابية من حيث الترشيح والتصويت في

الانتخابات البرلمانية وتعزيز فاعلية ودور السلطة التشريعية في الرقابة والمتابعة والمحاسبة على أعمال الحكومة ، وتفعيل كفاءة الآليات المستخدمة في عملية صنع القرار السياسي ولاسيما حيال الازمات والحالات الطارئة واعتماد خطط سياسية معدة سلفا لتحقيق الاستقرار الداخلي([٢٨]) .

٧ ــ التركيز على الحوار الوطني ومبدأ المصالحة الوطنية لأنه من مقومات تحقيق الاستقرار السياسي الاساسية كما إنه دعم للاصلاح وطريق لإعادة البناء عبر إزاحة عناصر سوء الفهم كلها وتذليل الصعوبات لبناء بنيئة اجتماعية متماسكة نابعة من إرادة حكومية وشعبية معا لتجاوز ترسبات الماضي ورسم واقع أفضل جديد . وتتمثل أهمية الحوار الوطني والمصالحة الوطنية فيما يأتي([٢٩]):

أ – آلية مهمة وناجحة للتقريب بين الفرقاء السياسين وتبديد المخاوف وأساس لمواجهة الأزمات وخلق شعور بعدم وجو خاسر .

ب – تعزز من الأجندة الوطنية للاتفاق حول منهج سياسي مشترك وضمن الدستور بغية التقليل من تأثير الاجندات الاقليمية والدولية .

ج – الحوار الوطني الشامل والمصالحة الحقيقية ستقود قطعا الى اجماع وتوافق حول العديد من القوانين التي هي بحاجة لذلك كقانون النفط والغاز وتفعيل المواد الدستورية الخاصة بالاقاليم وغيرها العديد .

نستنتج مما تقدم ، أن الاستراتيجية السياسية لإعادة البناء بعد الحرب تقوم على المعادلة الآتية :

$$\text{الاستقرار السياسي} = \left\{ \frac{\text{المصالحة والحوار والهوية الوطنية}}{\text{توحيد الخطاب الديني والسياسي}} \right\}$$

والتي تبين القدرة والقابلية السياسية للدولة والنظام السياسي القائم على إنتاج مصالحة وطنية وحوار وطني وهوية وطنية و قدرتها السياسية أيضا في توحيد

الخطابين الديني والسياسي وفق آلية تقوم على أساس الفكر الجمعي الوحدوي في أطار ديمقراطي يعزز من آواصر التحول الديمقراطي .

ثانياً : الإستراتيجية الاقتصادية:

هي الفرع الثاني من الاستراتيجية الوطنية الشاملة والتي تقع عليها مهمة إدارة وتخطيط الاقتصاد العراقي، ومن المعلوم أن الاقتصاد العراقي مر بمراحل متعددة وحسب الانظمة الاقتصادية التي أعتمد عليها والتي لم يتمكن العراق خلالها سواء قبل عام ٢٠٠٣ أو بعدها من بناء قاعدة اقتصادية رصينة تمكنه من الصمود والنمو والتقدم ومواجهة التحديات كافة. فعندما كان النظام الاقتصادي المتبع وفقا للطروحات الاشتراكية من خلال قيادة الدولة للنشاطات الاقتصادية في الإدارة والتخطيط لم يتقدم الاقتصاد العراقي صاحب الإمكانيات المادية والبشرية والفنية والموارد الطبيعة الضخمة بسبب إرتباطه المباشر بالسياسة التي أثرت عليه تأثيرا بالغ الخطورة ، كذلك الحال ما بعد عام ٢٠٠٣ تم الأخذ بالنظام الرأسمالي (الاقتصادي الحر) إذ لم يتم بناء قاعدة اقتصادية رصينة يتم الاعتماد عليها في الازمات الطارئة بل على العكس تماماً خضع الاقتصاد العراقي لتقلبات السياسة وأزماتها وصولاً لتراجعه بشكل كبير .

وفي هذا الصدد يمكننا أن نحدد معالجات هذه الإستراتيجية بالنقاط الآتية :

١ – فك الترابط بين الاقتصاد والسياسة بمعنى أبعاد القوى السياسية في تحكمها وتسيرها للاقتصاد وإنما تكون عملية إدارة الاقتصاد العراقي من قبل مجلس الاقتصاد الأعلى الذي ينبغي إستحداثه، إذ يضطلع بمهمة وضع السياسات الاقتصادية الناجحة والمثمرة ويحدد الآليات المناسبة لذلك تبعا لطبيعة وموارد الاقتصاد العراقي ويكون هذا المجلس خاضعا للدولة وللرقابة البرلمانية الشعبية وهو ثابتا لا يتغير بتغير الحكومات المتعاقبة التي أغلب سياساتها الاقتصادية ومنذ عام ٢٠٠٥ ولغاية الآن لم تحقق أي تقدم في الاقتصاد العراقي لا من حيث

مواجهته للتضخم ولا من حيث رفع قيمة عملته النقدية ازاء العملات الاخرى وأهمها الدولار ولا استطاعت ان تتجاوز عقدة الاقتصاد الريعي آحادي الجانب والنزعة الاستهلاكية. وهنا نلحظ تأثير أنخفاض أسعار النفط في تفاقم المشكلات الاقتصادية والمالية بالشكل الذي أضر بالنشاط التجاري وأوقف المشاريع الخدمية والاستثمارية وهروب ما تبقى من رؤوس الأموال بفعل البيئة غير الآمنة ناهيك عن إيقاف الوظائف العامة بسبب نقص السيولة المالية وأمتد التأثير إلى صعوبة تأمين الرواتب لموظفي القطاع الحكومي والمتقاعدين بفعل ما استنزفته الحرب ضد الإرهاب من أموالا طائلة ناهيك عن وقوع العراق تحت ضغط القروض المالية للبنك الدولي الذي أخذ يطالب بفوائد قروضه([٣٠]).

٢ ــ أعداد خطط تنموية أقتصادية محكمة لتعظيم الموارد المالية واستثمارها وابعادها عن الفساد والمفسدين اللذين يحاولون النفاذ لمشاريع إعادة إعمار العراق. وأعتماد مبدأ المساواة في توزيع الفرص الاقتصادية بين فئات الشعب كافة، لأن عدم الركون للمساواة أدى إلى تدني الحالة الاقتصادية والشعور بالغبن على المستويين الاجتماعي والاقتصادي لشرائح واسعة من الشعب مما أدى إلى تعاظم معدلات الفقر حتى وصلت إلى نسبة مرتفعة([٣١]).

٣ – تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالذات القطاعين الزراعي والصناعي وعدم الاعتماد فقط على ريع النفط الذي يخضع لتقلبات السوق العالمية وأسعاره غير ثابتة، وهنا لا بد من إعداد خطة لتنشيط الزراعة والصناعة وقطاع التجارة العامة وهذا لا يتم إلا من خلال اعتماد الآليات الاتية :

أ– اعتماد السياسات الزراعية الناجعة التي تعتمد وسائل تنشيط الزراعة المحلية سواء كانت محاصيل ستراتيجية كالحبوب أو الفواكه والخضروات، وهنا لا بد من إتخاذ مجموعة تشريعات قانونية لدعم الزراعة المحلية أولها منع إستيراد الخضراوت من الخارج إلا عند الحاجة وإبعاد الفاسدين الذين يتحكمون بالمواد الزراعية

كالبذور والأسمدة وعقود التجهيزوالآليات الزراعية المختلفة وتفعيل الرقابة الزراعية بكل حذافيرها .

ب ــ أعتماد السياسات الصناعية الحديثة والتي تقوم وفقا لخطط وبرامج ووفق المستويات زمنية مدروسة لتفعيل القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في الميزانية العامة والتي تبلغ للاسف ما مقداره ٢ ٠/٠، فمنذ أطلاق الإستراتيجية الصناعية في العراق عام ٢٠١٣ لم يحصل أي تقدم على القطـــــاع الصناعي لأسباب عديدة لا يسع المجال لذكرها ، وأهم هذه السياسات هي ([٣٢]):

١. تشريع قوانين تفعل النشاطات الصناعية المحلية سواء الحكومية منها أو الخاصة والتي تساهم في نهضة هذا القطاع ، كذلك ينبغي إعادة قراءة القوانين السابقة وتعديلها بالشكل الذي يخدم واقعنا المعاش كتعديل قانون الاستثمار المعدني رقم ٩١ لسنة ١٩٨٨ وتعديل قانون الاستثمار الصناعي رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٨ بالشكل الذي ينسجم مع واقعنا الجديد، كذلك تفعيل العمل بالتعرفة الكمركية وتعديل الرسوم بما يسهم في الحد من أغراق الأسواق بمنتجات أجنبية هي في معظمها من مناشئ رديئة الصناعة وبالذات الصناعات الصينية .
٢. الرقابة الصارمة على العقود بكافة أشكالها والتي تعقد من قبل وزارة الصناعة أو الشركات العامة بغية عدم هدر المال العام بعقود تجهيز لا فائدة منها أو وقوعها تحت طائلة الفساد المالي ، وهذه الرقابة ينبغي أن تكون من جهتين هما رقابة برلمانية وبشكل مستمر ورقابة هيئة النزاهة . وتشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية بما يُعزز من قدرات الحكومة على استغلال الموارد المحلية بالشكل الأمثل وزيادة انتاجها الوطني باعتمادها على شركاتها الوطنية المملوكة قطعا للدولة وعدم ترك الأمور كلها لشركات القطاع الخاص حصرا .

٣. وضع الخطط الاقتصادية المناسبة للتقليل من نسبة البطالة ومحاربتها وبالذات بين صفوف الشباب ومعالجة أزمة الخريجين، وهذا لا يتم إلا من خلال أعتماد خطط خمسية معدة لهذا الغرض تحديدا تعتمد على تفعيل القطاعين الخاص والمختلط وجلب الاستثمارات المربحة لصالح الايدي العاملة العراقية وتفعيل قطاع الخدمات والنظر بجدية للأرتفاع عدد السكان .نستنتج مما تقدم، إن الاعتماد على هذه السياسات وتطبيقها بحذافيرها سيسهم قطعا في تحقيق نمو وتقدم للاقتصاد العراقي كما إنه سيؤدي إلى تعاظم الواردات المالية في الميزانية العامة بما يفسح المجال لأستثمار هذه الأموال بالشكل المناسب والصحيح وبعيدا عن الفساد . وعلية فإن الإستراتيجية الاقتصاية لإعادة البناء بعد الحرب تقوم على المعادلة الآتية :

$$\{\ \frac{\text{الزراعة والصناعة والتجارة العامة والاستثمار}}{\text{القطاع النفطي والسياحة}}\ = \text{الاستقرار الاقتصادي}\}$$

وبالتأكيد أن تفعيل قدرة الدولة وبرامجها الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية المذكورة في الشطر الأول من المعادلة ومقارنتها بمستوى ما يحققه القطاعين النفطي والسياحي من ريع، سيسهم بشكل فاعل في تعظيم الموارد المالية والتي يتم أستثمارها بشكل صحيح بما يحقق الاستقرار الاقتصادي لعموم البلاد .

ثالثاً : الإستراتيجية العسكرية والأمنية:

تنطلق هذه الإستراتيجية من ضرورات المحافظة على أمن البلاد وحماية حدودها داخليا وخارجيا، وهنا على العراق بعد إتمامه النصر على قوى الإرهاب أن يلجأ إلى إعادة مبكرة لإستراتيجيته العسكرية والأمنية وفقاً للصيغ الحديثة بما يضمن إدخال منظومات عمل متطورة وجديدة والإستفادة من الخبرات الأجنبية بذلك

إذ لا يمكن المحافظة على الاستقرار وسيادة الأمن بإمكانيات تقليدية وأجهزة غير متقدمة مقارنة بما تمتلكه دول الجوار العراقي والعالم من تقنيات متقدمة في المجاليين العسكري والأمني. وعليه لا بد من إتخاذ الخطوات الآتية :

١. إعادة بناء الجيش العراقية على أسس مهنية وأكاديمية حديثة ومتقدمة ، من خلال تطويرها بمختلف الاسلحة المتقدمة والبرامج الالكترونية والتكنلوجيا الحديثة وتفعيل نظام التجنيد الالزامي([٣٣]) . واعتماد آلية لا تضر بالمجندين من حيثتقليل مدة الخدمة ورفع أجورها . لكي يكون الجيش في هذه الحالة هو الأطار الذي يضم العراقيين جميعهم بغض النظر عن انتمائتهم العرقية والدينية أو المذهبية. لأن الجيش هو الضامن للوحدة الوطنية ولأستقرار البلاد.

٢. إعادة صياغة العقيدة العسكرية العراقية التي تضع في أولوياتها حماية البلاد من أي عدوان خارجي، فهي مسؤولة عن حماية الجميع ولا تخضع لأي جهة سياسية أو حزبية، لان المؤسسة العسكرية تضع مصلحة البلاد فوق المصالح الحزبية.

٣. تطوير أجهزة الشرطة المحلية وفق مناهج علمية جديدة وأستثمار الأعداد الكبيرة من خريجي الجامعات ممن يمتلكون مهارات علمية متميزة وتوضيفهم في هذه المؤسسة بغية تطويرها أكاديميا وعلميا ليس فقط في المنهج وإنما في السلوك اليومي من خلال تعاملهم مع المواطنين بهدف المحافظة على حقوق الإنسان إلى أقصى حد ممكن لتقليل نسبة الانتهاكات في هذا الجانب.

٤. القضاء على الفساد المالي في المؤسسة العسكرية والأمنية ولا سيما العقود الخارجية لشراء الاسلحة والتجهيزات والتي عادة ما يتخللها

شبهات فساد مالي وتفعيل الدور الرقابي الحكومي في ذلك ومحاسبة المخالفين. وعليه فإن هذه الإستراتيجية تقوم على أعتماد المعادلة الآتية:

$$\{ \frac{\text{بناء قدرات الجيش والأمن}}{\text{العقيدة الوطنية الموحدة}} = \text{الاستقرار الأمني} \}$$

رابعا : الإستراتيجية الاجتماعية والثقافية :

ما يهمنا في هذه الإستراتيجية والتي تعد المحور الثالث ضمن الإستراتيجية الوطنية الشاملة لإعادة الإعمار هو صياغة المشروع الوطني الأجتماعي، هذا المشروع الذي تنصهر فيه كل القوميات والهويات والفرعيات وتذوب تحته، ولذلك تقوم هذه الإستراتيجية على الخطوات الآتية:

١. تفعيل الخطط والبرامج التربوية والتعليمية للنهوض بالواقع التربوي والتعليمي من خلال متابعة مستويات التعليم الأبتدائي والثانوي والجامعي للأرتقاء بالمستوى العلمي .
٢. وضع خطط تنموية للحد من تفشي ظاهرة الفقر التي وصلت خلال عام ٢٠١٧ وحسب المتحدث الرسمي لوزارة التخطيط العراقية عبدالزهرة الهنداوي لأرقام متعددة ومختلفة وحسب المحافظات، إذ أن المحافظات التي تعرضت لسطوة داعش الإرهابية (نينوى وصلاح الدين والانبار وديالى) بلغت نسبة الفقر فيها ٤١ ٠/٠. أما محافظات الشمال في أقليم كردستان بلغت ١٨ ٠/٠ وفي محافظات الوسط بلغت ١٧ ٠/٠ وفي العاصمة بغداد ١٣ ٠/٠ وفي المحافظات الجنوبية ٥.٣١ ٠/٠([٣٤]). ووضع هذه الخطط ليس بالامر الصعب والذي يقع على عاتق وزارة التخطيط من خلال تهيئة العوامل والإمكانيات والمشاريع المثمرة التي تسهم فعلا في الحد من ظاهرة الفقر.

٣. السعي الكامل لتحقيق السلم والتعايش الأهلي، والاندماج الاجتماعي ومحاربة الانعزالية والتطرف والتعنصر لطائفة أو لمذهب أو لعرق قومي على حساب مصلحة الوطن العليا وأمنه واستقراره وسلامة أبناءه، لذلك على النخب السياسية الحاكمة والمتصدرة للعملية السياسية أن تدرك بإن خلافاتها مع بعضها البعض هي ليست مدعاة للإستعانة بالشارع العراقي وشحنه طائفيا لتحقيق مصالحها الذاتية وأن استمرارها بهذا الاسلوب سيدفع نحو الأنقسام المجتمعي الغير المقبول([٣٥]).

٤. نشر الثقافة الوطنية الواحدة والموحدة التي تسهم في تحقيق الوحدة الوطنية وتقوية الهوية الوطنية والاندماج الاجتماعي وجعلها هي مصدر حماية للمواطنيين وليس الاعتماد على الهويات الفرعية كالمذهب والقومية والمناطقية التي أستحوذت على أهتمامات المواطنيين للأسف وتدفعت بهم لكي تكون هي مصدر حمايتهم بدلاً عن هويتهم وثقافتهم الوطنية الشاملة.

٥. التركيز على مبدأ المواطنة وإن البلد للجميع ومحاربة الأفكار والثقافات المدمرة التي تسيئ للنشئ وللأجيال الصاعدة والتي في أغلبها ثقافات منحرفة تدعوا الى التطرف والمغالاة والعنصرية والطائقية ، وهذا لا يتم إلا من خلال تفعيل قانون محاربة الثقافات الدخيلة والشاذة ومحاربة التطرف.

٦. التركيز على بناء الإعلام الوطني الموحد يتسع لكل مفاصل البلاد يتولى مهمة نشر الثقافة الوطنية الشاملة والتصدي للأفكار الهدامة والمتطرفة وتوعية الناس وشرائح المجتمع كافة. إذ أصبحنا بحاجة فعلية إلى إعلام وطني موحد أمام التعدد الإعلامي الكبير الذي يشهده العراق من محطات إذاعية وتلفزيونية متنوعة ومتعددة الاتجاهات والميول السياسية

والاجتماعية . نستنتج مما تقدم أن بناء دولة مدنية وفق صيغ قانونية ودستورية رصينة ضمن المبادئ الديمقراطية هي السبيل الانجح في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والثقافي، ولذلك فإن الإستراتيجية الاجتماعية والثقافية لإعادة البناء بعد الحرب تقوم على المعادلة الآتية:

$$\{ \frac{\text{التعليم والسلم الاهلي والاندماج}}{\text{الثقافة الوطنية الموحدة}} = \text{الاستقرار الاجتماعي والثقافي} \}$$

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للأستقرار وإعادة البناء في العراق ما بعد الحرب:

أن مستقبل العراق بعد الحرب على التنظيمات الإرهابية والنصر عليها في واقعه يتحدد بجملة من العوامل وأهمها ما يأتي :

أولاً: العامل الداخلي: الذي يتمثل بمدى توفر الرغبة الحقيقية لدى النخب السياسية العراقية المتصدرة للعملية السياسية والديمقراطية للنهوض بالواقع العراقي سياسيا واقتصايا واجتماعيا وثقافيا وخدميا وهذا لا يتم إلا بتظافر الجهود الوطنية الرسمية والشعبية حكومة أو معارضة والتركيز على نقطة أساسية يتم الأنطلاق منها هي إلى متى يبقى بلدنا على هذا الحال لا بد من تغيير واقعه نحو الأفضل ، وهنا يقع على عاتق الأحزاب والقوى السياسية سواء كانت تيارات دينية إسلامية أو تيارات مدنية علمانية النهوض بإعادة الأعمار وتصحيح الماضي وإستثمار الانتصارات التي حققتها القوات الأمنية بمختلف صنوفها . كما أن التحديات الامنية والسياسية والاقتصادية مازالت قائمة وربما تتعاظم في السنوات القادمة ناهيك عن إعادة الاعمار بعد تحرير المدن من داعش والتي تشكل تحدي مع سوء الوضع الاقتصادي والشحة في الاموال ([٣٦]).

ثانياً : العامل الإقليمي : هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة في مستقبل العراق سياسيا واقتصاديا . ويتحدد تأثير هذا العامل بمقدار الأخذ والعطاء من جانب السياسة العراقية الخارجية ورؤيتها في تعاملها مع القوى الإقليمية المختلفة والتي تشكل بمجموعها عوامل تأثير سلبي وإيجابي في الوقت نفسه ، فالقوى الإقليمية جميعها لديها مشاريعها الخاصة تجاه العراق وتبعا لمصالحها ناهيك عن مواجهتها مع القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية على الساحة العراقية . وهنا لا بد من أدراك حقيقة في غاية الأهمية بإن الجوار الإقليمي لايبحث إلا عن مصالحه ومنافعه ومن ثمَ فإن أمن واستقرار العراق وسلامة أراضيه ومصالحه الاقتصاية تبدو وكأنها غير ذات أهمية بالنسبة لها. وهنا يقع على عاتق الحكومات المنتخبة أن تصوغ إستراتيجياتها ضمن التوازنات الإقليمية بالشكل الذي يكون لها دور وتأثير سياسي ودبلوماسي وعسكري واقتصادي، وهذا ما فرضه واقع الانتصارات العراقية الكبيرة . كما وأن العراق ليس ساحة لتصفية الحسابات السياسية بين القوى الإقليمية من جهة والقوى الإقليمية والدولية من جهة أخرى. وهنا لا بد من تحديد دور للعراق كعامل توازن وفاعلية وتأثير إتجاه الفواعل الإقليمية الأخرى([٣٧]).

٣ – العامل الدولي : الذي يعد من العوامل المهمة المؤثرة في واقع ومستقبل العراق بعد الحرب والذي يتحدد بأسئلة عديدة أهمها ما هو الدور الأمريكي في عراق ما بعد داعش ؟ هل ستساهم الإدارة الأمريكية في إعاة إعمار العراق ؟ ما الدور الأممي والمتمثل بالأمم المتحدة في دعم العراق ؟ . ومن المؤكد سيكون للعامل الدولي الأثر البارز تجاه واقع العراق ومستقبله ولا سيما ونحن بإنتظار المؤتمر الدولي للمنانحين والذي سيقام في الكويت .

بإمكاننا ان نتصور الأفاق المستقبلية للأستقرار الداخلي في العراق ما بعد الحرب وفق مشاهد متعددة لكل مشهد أفتراضاته الخاصة ومظاهره وسنوضح ذلك كما يأتي :

أولاً : المشهد والسيناريو الأول: (أستمرارية الوضع الحالي المتأرجح (المقترن بالتلكؤ)

يفترض هذا المشهد بقاء الواقع العراقي ما بعد الحرب على داعش تحت تأثير حالة عدم الاستقرار الداخلي بسبب أختلافات الرؤيا السياسية المتكررة بين النخب السياسية العراقية وأحزابها وأستمرارية هذه الاختلافات وإنسحابها إلى مرحلة ما بعد الحرب بما يُعيق من عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والأمني والثقافي وصولاً لإعادة إنتاج واقعا متأرجح جديد يسوده التلكؤ وعدم التفاهم السياسي وممتداً لواقعه السابق. لذا فإن هذا المشهد تحكمه مجموعة مظاهر هي :

١. تجربة ديمقراطية متلكئة ومتأرجحة لعدم قدرتها على صياغة واقع عراقي جديد ضمن الأطار الديمقراطي . وهنا تتجسد مؤشرات الخوف من عدم مشاركة المواطنيين في الانتخابات المقبلة وعدم إقتناعهم بجدوى العملية السياسية .
٢. أستمرار الصراعات والاختلافات الحزبية وبالشكل الذي تتجاوز فيه الحدود الديمقراطية، وهذه الاختلافات سببها الاختلافات في الرؤيا السياسية للقوى السياسية من حيث ما يطرحونه من مشاريع سياسية مختلفة.
٣. استمرار حالة التكلؤ والتراجع الاقتصادي وعدم القدرة على تحقيق تقدم اقتصادي يسهم في إعادة البناء من جديد او الحصول على مساعدات خارجية تسهم في إعادة الإعمار.

٤. عدم القدرة على إعادة تأهيل وأعمار المجتمع ما بعد الحرب ولاسيما بالنسبة للمحافظات المتحررة من الإرهاب وعدم القدرة أيضا في دمجها سياسيا وفكريا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، وهذا الخلل يعود لعدم التمكن من وضع دراسات ميدانية وعلمية مدروسة لتأهيل المجتمعات ما بعد الحروب .

٥. ومن مظاهر هذا المشهد استمرار الخلل في البناء الدستوري والقانوني وعدم الرغبة في تعديل بعض فقرات الدستور الأمر الذي يؤدي الى استمرار حالة التناقض بين النص الدستوري والواقع العملي .

أن أهم المسوغات التي تتدعم هذا المشهد هي :

١. مازالت حالة التشابك في المواقف والرؤيا السياسية بين القوى السياسية قائمة بما يعطي دلالة على الاختلاط بين التيارات ذات التوجهات الدينية (الاسلام السياسي) والتيارات المدنية العلمانية .

٢. التراجع في البرامج السياسية المقدمة وهي وأن توفرت فهي لا تتحق على أرض الواقع لأعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة وكذلكعدم القدرة على إنتاج ثقافة وطنية جامعة وشاملة تعلو على الثقافات الفرعية وبما يسهم بتعزيز الهوية الوطنية ويوسع من مساحتها ويقلص الهويات الفرعية ناهيك عن التأثيرات الإقليمية والدولية .

٣. من مسوغات هذا المشهد أيضا التراجع الاقتصادي وعدم القدرة على معالجة الإزمات الاقتصادية وإيجاد الحلول والمخارج لها ، بما يعزز أستمرار حالة البطالة والفقر والتراجع في الدخل الفردي والتراجع في الايرادات العامة ناهيك عن التلكؤ المستمر في إتمام السياسات الزراعية والصناعية والاستثمارية والخدمات بما يسهم من تعظيم دور القطاعات

الاخرى في الميزانية العامة، إذ سنشهد استمرارية الاعتماد على قطاع النفط.

ثانيا: المشهد الثاني (التقدم وإعادة البناء المقترن بالنجاح)

يفترض هذا المشهد قدرة الحكومة العراقية ونخبها السياسية بتجاوز حالة عدم الاستقرار الداخلي وقدرتها في معالجة المعوقات والازمات كلها مهما كان نوعها سياسية أم اقتصادية، والأخذ بطروحات إعاة البناء خاصة بعد تمكنها من معالجة أغلب الكوابح التي تعتري تقدم العملية السياسية والديمقراطية وتأهيل المحافظات المتحررة من داعش سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا وفكريا من خلال الالتزام بإستراتيجيات معدة لهذا الغرض وتهيأتها لذلك . كما يفترض هذا المشهد عدم الأخذ بالاقاليم أو الأقلمة وإبقاء موضوع إنشاء الاقاليم حصرا على الدستور، منطلقين بذلك من إن إعادة الاعمار والتأهيل المجتمع العراقي ما بعد الحرب أفضل بكثير من الأخذ بالفيدرالية وقد أتضحت بوادر هذا المشهد من خلال ما طرحه رئيس الحكومة العراقية الحالي الدكتور حيدر العبادي من رؤى سياسية تحدد حال العراق بعد داعش والتي تمثلت بإعادة الاستقرار للمناطق المحررة وإعادة النازحين وتعويضهم والتركيز على التعايش السلمي مع الشركاء جميعا ضمن اطار المصالحة المجتمعية وعدم السماح بعودة حالة التحريض والتوتر والتخندق الطائفي والعرقي وضرورة إقامة علاقات حسن جوار ضمن إرادتنا الوطنية وقرارنا المستقل وعدم رهن قضايانا بالخارج وحصر السلاح بيد الدولة والتركيز على سيادة القانون وعلى ضرورة محاسبة الفساد المالي كما لا بد من إبعاد مؤسسات الدولة عن المحاصصة والتدخلات السياسية([٣٨]).

وأهم مظاهر هذا المشهد:

١. على المستوى الأمني: التمكن من إيجاد حلول ناجعة وسريعة للمشكلة الأمنية ولاسيما بعد أعتماد الحكومة على تقنيات أمنية جديدة

وتكنلوجيا متقدمة في تأهيل واعداد كوادر الاجهزة الأمنية كافة . ناهيك عن أعتماد إستراتيجية عسكرية متقدمة تتضمن إعادة تأهيل القوات المسلحة (الجيش بكل صنوفه) من خلال تطويرها من حيث الاعداد والتدريب وتزويدها بمنظومات أسلحة متقدمة عالميا ومجهزة بأحث التكنلوجيا .

٢. على المستوى السياسي سيكون العامل المشترك بين القوى السياسية هو الرغبة الحقيقية في تطوير العملية الديمقراطية نحو الافضل وصولا لترسخها وهذا لا يتم إلا من خلال التقيد بالأطر الديمقراطية ومبادئها .

٣. على المستوى الاقتصادي أعتماد خطط تنموية ناجعة وقادرة على بناء بنية تحتية تسهم بشكل فاعل في تأهيل المحافظات العراقية بعد الحرب .

٤. على المستوى الثقافي والاجتماعي فإن من مظاهر هذا المشهد هو تعزز الإدراك لدى القوى السياسية بأهمية النهوض بالواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع العراقي بأكمله والنهوض به وفقا للاطر الديمقراطية للتخلص من مشكلة العنف وإنعدام السلم الأهلي ومشكلة الاندماج الاجتماعي ومشاكل أجتماعية عديدة كالفقر والبطالة.

ثالثاً : السيناريو الثالث الأخذ بالفيدرالية (الأقاليم).

يفترض هذا السيناريو أو المشهد أن الواقع السياسي للعراق بعد الحرب سيكون بأتجاه الأخذ بإقامة الأقاليم التي تتمتع بصلاحيات واسعة وكبيرة أشبه بالمستقلة ويتم تطبيق ذلك حسب المواد الدستورية الخاصة بالاقاليم وحسب قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم لعام ٢٠٠٨ ([٣٩]) . وهنا ستمنح الاقاليم صلاحيات شبه مطلقة وواسعة ، كما أن هذا المشهد يتحلى بصفتين هما حصوله على القبول من بعض الأطراف الداخلية وحصوله على الدعم الخارجي

وبالذات الولايات المتحدة التي تدفع باتجاه الاخذ بالفيدرالية بشكلها النهائي وتكوين الاقاليم . وعليه فإن أهم مظاهر هذا المشهد هـــــي :

١ – سعي كل محافظة لكي تصبح إقليما وحسب الدستور وبما يتيح لها إمكانية الاعتماد على المصادر المتوفرة لديها لإعادة بناء نفسها .

٢ ــ كثرة الازمات السياسية بين حكومات الاقاليم والحكومة الاتحاية ، وخير دليل على ذلك ما حصل من إصرار حكومة أقليم كردستان على إقامة الاستفتاء الأمر الذي دفع الحكومة الاتحادية لأستخدام القوة العسكرية من خلال تحريك الجيش لإستعادة المناطق الخاضعة تحت سيطرة الاقاليم وبالذات المتنازع عليها .

٣ – من مظاهر هذا السيناريو أيضا تزايد الازمات الاقتصادية وتشابكها بسبب صعوبة تقسيم الثروة ما بين الاقاليم ناهيك عن دور الحكومة الاتحادية .

أن هذه المظاهر مدعاة للدخول في حروب جديدة سببها مشاكل حدودية بين الاقاليم أو صراعات حزبية وقبلية على الزعامة والاستحواذ بما يعمق من مأساة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعراق . وربما يقود هذا الواقع إلى الانقسام والانفصال والتفكك نهائيا .

ولكن أهم المسوغات الداعمة لهذا المشهد ، هي الرغبة الدولية الدافعة بإتجاه الاخذ بالاقاليم ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية .

نستنتج مما تقدم أن هذه المشاهد الثلاثة هي لا تغيب عن الواقع السياسي للعراق وهي حاضرة في الشهور القادمة ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، أيهما أقرب للصحة على أرض الواقع على المدى القريب والمدى المتوسط والبعيد ؟

في الحقيقة نلحظ أن المشهد أو السيناريو الأقرب للصحة على المدى القريب هو الأول ، إذ سيستمر هذا الوضع المتأرجح بين التقدم والتراجع والذي يتصف بالتلكؤ بسبب تزايد الاختلافات بين القوى السياسية ولإسباب عديدة أخرى ذات طابع سياسية واقتصادي تكبل عمل الحكومة والبرلمان وبالشكل الذي

تعيقها من إتمام برامجها وبالذات تأهيل المحافظات التي تحررت من الإرهاب . إلا أن هذا المشهد سيتراجع على المدى المتوسط والبعيد بسبب صعود المشهد الثاني الذي يتميز بالتقدم والقدرة على إتمام الإصلاح السياسي والاقتصادي ومعالجة الازمات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية جميعها ، وبذلك سيستطيع العراق من المحافظة على استقراره السياسي وتجاوز حالة عدم الاستقرار الداخلي من خلال الأخذ بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتيح للمجتمع العراقي من إعادة نفسه ثقافيا وفكريا واجتماعيا . أما حظوظ المشهد الثالث فهي رغم ضعفها إلا إنها ستكون حاضرة في واقع العراق السياسي ، إذ قد تدفع الاحداث والتأثيرات الإقليمية والدولية باتجاه الأخذ بهذا الخيار علما أن الدستور يدفع بهذا الاتجاه ، ولكن تبقى الخشية والخوف حاضران في ذهنية المواطن العراقي بإن الاقاليم ستكون سببا في دفع العراق نحو التقسيم والانفكاك كما إنها مدعاة للحروب جديدة متعبة حول المصالح والنفوذ والحدود والزعامات .

الخاتمة والاستنتاجات :

من خلال صفحات البحث السابقة نلحظ حجم الاسباب الدفعة نحو عدم الاستقرار الداخلي وما يميز هذه الأسباب هي إنها حاضرة في الاوقات كلها ، إذ ما زال العراق يعاني من أزمات سياسية وأقتصادية كبيرة في واقعها وتأثيرها مستمر بسبب عدم القدرة على معالجتها سواء قبل الحرب أو بعده ، لذلك لا بد من إعادة صياغة طروحات البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني والأخذ بها لتكون عاملاً دافعا نحو دعم العملية السياسة والديمقراطية التي تعرضت لتحديات ومعوقات داخلية وخارجية أثرت على تقدمها ونجاحها ومن ثم ترسخها في المجتمع العراقي .

وعليه فإن أهم الاستنتاجات والتي يمكننا أن نسجلها من خلال هذا البحث هي:

١. لا يمكن بأي شكل من الاشكال أتمام عملية إعادة البناء دون وجود إستراتيجية معدة لهذا الغرض تأخذ بنظر الاعتبار الجوانب الفكرية والمادية للتخلص من مرحلة داعش وأثارها الاقتصاية والاجتماعية والفكرية بالذات .

٢. لا تتحقق عملية البناء دون تخلي القوى السياسية ونخبها عن مصالحها الذاتية وتغليبها لمصلحة الوطن العليا والتي ستكون دافع تقدم حقيقي لنجاح العملية الديمقراطية وترسخها من جهة وعامل مهم من عوامل محاربة الفساد وأضعاف نفوذه وتأثيره على عملية إعادة البناء من جهة أخرى .

٣. مستقبل الأستقرار الداخلي في العراق يتوقف على قدرة الأطراف السياسية على أستثمار الوضع الإقليمي والدولي وأتمام مصالحة وطنية ومجتمعية حقيقية تنهي كل مآسي الماضي وتقود لعقد جديد من العمل المؤسسي الذي ينطوي تحت صيغ ديمقراطية حقيقية في ظل خطاب ديني وسياسي موحد يضع الوطن وحاضرومستقبل أبناءه في الصدارة لكي يتحقق الاستقرارالسياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي للجميع في ظل ثقافة وطنية واحدة وشاملة لا تقصي الأخر بل على العكس تحترم الجميع ضمن حقوق المواطنة العامة .

Abstract

(Iraq post – war reconstruction strategy: analytical study in fact and future prospects.)

There search aims at identifying the causes of internal instability in Iraq from the political ,economic , social and security aspects , to diagnose the imbalance and to work towards finding real solutions to this . The study also aims at identifying the reconstruction proposals to completely eliminate the organizationof the terrorist advocate, as well as to know.

theproblem of research lies in the ability of Iraqi political elites to achieve internal stability and to employ reconstruction proposals at all levels .

The hypothesis of the research lies in the equation that the process of building stability (political – economic)and (social – cultural) and (security – military) depends on the strategy of uniting religious and political discourse the importance of reconstruction in its general form.

The methodology of the research was using the analytical descriptive approach. The research consists of an introduction, three studies, a conclusion and conclusions the research yield the following results:

1 – A strategy should be provided for the completion of the reconstruction process, taking into account the intellectual and material aspects of the elimination of war and its multiple effects.

2- The political elites must abandon their own in tersest and give them priority in the interest of the supreme nation until the construction process is achieved .

---

[١] – ينظر المادة الاولى من الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥ .

[٢] – أمير مالك مليوخ ، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي (العراق بعدعام ٢٠٠٣ إنموذجا) ، مجلة قضايا سياسية ، عد ٤٨ ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٧ ، ص ٢٢٧ .

[٣] – فالح عبد الجبار ، حقول النزاع الرئيسية في العراق (مقاربة تاريخية سوسيولوجية للنزاع)، دراسات عراقية، معهد الدراسات الاستراتيجية العراقي، بيروت، على الرابط /www.iraqstudies.com

[٤] – مهدي جابر مهدي ، إشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣ ، مجلة المستقبل العربي ، عدد٤٠٥ ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، (نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢) ، ص ١٤٦ .

[*] ــ الحكم الصالح هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر ملتزمة بتطوير قدرات المجتمع وتقديم الخدمات للمواطنين وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم ويعتمد على مجموعة معايير هي المشاركة والتمثيل والمساءلة والمنافسة والشفافية ، للمزيد ينظر ، د. عامر حسن فياض ، نحو خارطة تفكير عراقية لبناء الحكم الصالح ، مجلة العلوم السياسية ، عدد ٤٣ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص أ .

[٥] – د. حافظ علوان حمادي الدليمي، ديمقراطية الأحزاب وأحزاب الديمقراطية دراسة لحالة العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، عدد ٤٤، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠١٢، ص ص ٢٧٧ ــ ٢٧٨ .

[٦]– د. نغم محمد صالح ، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الاحزاب ، مجلة العلوم السياسية ، عدد ٤٣ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٦٥ .

[٧]– ثناء صالح ، حقوق الإنسان راسة ساسيولوجية ، مجلة دراسات إجتماعية ، عدد ١٨ ، بيت الحكمة ، بغدا ٢٠٠٦ ، ص ٢٧ .

[٨]– د .عبد السلام إبراهيم بغدادي، العنف دراسة أولية في أسبابه وأشكاله ووظائفه وسبل الحد من وطأته، مجلة دراسات دولية، عدد ٦٦، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد، (تموز٢٠١٦)، ص٩ .

[٩]– المصدر نفسه ، ص ١٠ .

[١٠]– د . علي عباس مراد ، إشكالية الهوية في العراق .. الحلول والنتائج ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٣٩٠ ، بيروت : مركزدراسات الوحدة العربية ، (آب / آغسطس ٢٠١١) ، ص ٨٤ .

[١١]– د . أحمد فاضل جاسم ، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ ، دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والأفاق المستقبلية ، المجلة السياسية والدولية ، عدد ٢٥ ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص ١٩٧ .

[١٢]– د . أسعد طارش عبد الرضا ، المؤسسة العسكرية العراقية في ظل المتغييرات الداخلية والخارجية ، مجلة قضايا سياسية ، عدد ٥٠ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٧ ، ص ٣٥٩ .

[١٣]– للمزيد ينظر ، جريدة المدى ، تسوية الخلافات بين الكتل السياسية أبرز تحديات المرحلة المقبلة في العراق ، عدد ٣٩٩٨ في ١٧/ ٨ / ٢٠١٧ .

* ــ أغلب الخلافات كانت بسبب قانون النفط والغاز وبالتحديد مع أقليم كردستان حسب ما ذكر في حينها رئيس لجنة النفط والطاقة النيابية أريز عبدالله الذي أكد على ان الخلافات في وجهات النظر هي سبب تعطيل صدور هذا القانون ، للمزيد ينظر ، موقع سومر نيوز ، لجنة الطاقة النيابية تكشف سبب تعطيل اقرار قانون النفط والغاز ، في ٦ / شباط / ٢٠١٦ .

[١٤]– للمزيد ينظر موقع الغد برس ، البطالة في العراق أرقام مخيفة وحلول زادت الطين بلة ، في ٢٨ / ٧ / ٢٠١٧ . https://www.alghadpress.com/news

[١٥]– للمزيد ينظر ، موقع وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للأحصاء على الرابط www.cosit.gov.iq/ar/وكذلك ينظر موقع اليقين على الرابط www.yagein.net/politics

[١٦]– د . حميد فاضل حسن ، إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية ، مجلة العلوم السياسية ، عدد ٣٢ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ٢٠٠٦ ، ص ١٨٦ .

[١٧]– د. أحمدفاضل جاسم ، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ ، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩.

[١٨]– د. ليث عبد الحسن الزبيدي ، المشكلات السياسية في عالم الجنوب ، ط١ ، المكتبة الوطنية للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ١٩٠ .

* – ذكرت النائبة العراقية الدكتورة ماجة التميمي عضو اللجنة المالية العراقية أن العراق يعاني من ارتفاع نسبة الديون والتي بلغت نهاية عام ٢٠١٦ حوالي ١١١.٧٢٥ مليار دولار وذكرت بإن هذه الديون مقسمة الى

ديون خارجية بلغت ٦٨.٢٢٠ مليار دولار والدين الداخلي بلغ ٤٣.٥٠٥ مليار دولار ، للمزيد ينظر تصريحات عضو اللجنة المالية في البرلمان العراقي د. ماجدة التميمي على موقع قناة روسيا اليوم https://www.google.iq/amp/s/arabic.rt.com/business/887002

[١٩]– عبد الرضا حمد جاسم ، ديون العراق ، صحيفة الحوار المتمدن ، في ٥ / ٦ / ٢٠١٧ .

[٢٠]– ينظر موقع روورداو ، العراق خامس أكثر دول أقتراضا من صندوق النقد الدولي ، في ١٢ / ١٠ / ٢٠١٧ . www.rudaw.net/

[٢١]– د . أحمد شكر حمود الصبيحي ، الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، المجلة السياسية والدولية ، عد ٣٥ – ٣٦ ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٧ ، ص٢٢ .

[٢٢]– باسم عبد عون فاضل، الاقتصاد العراقي حلول عملية ورؤى مستقبلية في ظل انخفاض اسعار النفط، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، في ٢٠١٤/١٢/١٥على الرابط، www.fcdrs.com/polotics/204

[٢٣]– صادق باخان ، توحيد الخطاب السياسي ، صحيفة الجديد العراقية ، عدد١١٢٢٧ في تموز ٢٠١٤ .

* – جاء التأكيد على توحيد الخطاب الديني في عدة مواضع من القرآن الكريم كقوله تعالى { وعباد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما } سورة الفرقان آيه ٦٣ . كما أكد على ذلك رسول الله محمدصلى الله عليه وآله وسلم بقوله { إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها أمر دينها } للمزيد ينظر سنن أبي داوود .

[٢٤]– صحيفة البيان ، الخطاب الديني والحاجة الى التجديد ، عدد ١٢٦٢٥ في ١١ / ١ / ٢٠١٥ .

[٢٥]– د. أبتسام حاتم علوان و د. دينا محمد جبر ، بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية ، المجلة السياسية والدولية ، عدد ٣٥ – ٣٦ ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٧ ، ص ٢٤٨ .

[٢٦]– د. أحمد فاضل جاسم ، الاقاليم في العراق بين النص الستوري والواقع العملي ، مجلة دراسات سياسية ، عدد٢٣ ، قسم الدراسات السياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٢٩ .

[٢٧]– للمزيد ينظر ، علي الحسيني و سلام الجاف ، الأحزاب العراقية ٦٠ ٠/ منها تتشابه بطروحاتها وأنظمتها ، صحيفة العربي الجديد في ٢٣ / ٩ / ٢٠١٧ .

[٢٨]– د. عامر هاشم عواد ، الاستراتيجية السياسية لبناء العراق لمرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية ، مجلة دراسات دولية ، العددان ٦٤ – ٦٥ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، كانون الثاني / نيسان ٢٠١٦ ، ص١٦٨ .

[٢٩]– للمزيد ينظر ، المصالحة الوطنية في العراق دراسة مقارنة ، أوراق سياسية ، عدد ٧٢٨ ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢١ / ٢ / ٢٠١٦ على الرابط www.bayancenter.org/2016/02/1645

[٣٠]– علي شمخي ، حلول اقتصادية ، صحيفة الصباح الجديد ، عدد ١٤٧١٠٧ في ٥ / شباط ٢٠١٧ . على الرابط www.newsabah.com/newspaper/147107

[٣١]– د. نظيرة محمود خطاب ، العملية السياسية في العراق بين السعي للديمقراطية وتنامي ظاهرة الفساد ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ، ٣٥ – ٣٦ ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٧ ، ص ٣١٤ .

[٣٢]– د. حيدر حسين آل طعمة ، القطاع الصناعي في العراق وفرص النهوض ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، ١٨ / ٩ / ٢٠١٧ .

[٣٣]– عامر هاشم عواد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٩ .

[٣٤]– للمزيد ينظر موقع الحرة حدث ، تعرف على نسبة الفقر في العراق ، في ١٧ / ١ / ٢٠١٧ . على الرابط alhurrahadath.net/13044-html

[٣٥]– د . إبراهيم بحر العلوم ، السلم الأهلي في العراق : رؤية في واقع القوة والضعف ، موقع المسلة ، ١٠ /٣ /٢٠١٦ .

[٣٦]– إيمان زهران ، سيناريوهات ما بعد هزيمة داعش في العراق ، مجلة السياسة الدولية ، في ١٢ / ٧ / ٢٠١٧ على الرابط www.siyassa.org.eg/News/1

[٣٧]– للمزيد ينظر ، مجموعة باحثين ، العراق ودول الجوار ، ط١ ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٨ .

[٣٨]– للمزيد ينظر ، العبادي يطرح سبع رؤى لملامح عراق ما بعد داعش ويعد العراقيين بمستقبل أقوى ، على موقع كوردستان ٢٤ في ١٤ / ١ / ٢٠١٨ .

[٣٩]– للمزيد ينظر قانون الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم لعام ٢٠٠٨، على موقع درر العراق، wiki.dorar-aliraq.net/Iraqilaws/law/2109.htm